التجربة العراقية مع البنك الدولي بعد عام ٢٠٠٣ وآثارها السياسية والاقتصادية

حيدر غازي صلال **ا.د حيدر علي حسين**

haider.ghazi85@gmail.com

المخلص

يقدم هذا البحث رؤية في التجربة العراقية مع مؤسسات التمويل الدولية متمثلة بالبنك الدولي ، ومدى انعكاسات هذه التجربة على العراق وما ترتب عليها من آثار في المجالين السياسي والاقتصادي.

وضعت الدراسة تقسيما منهجيا لهذه التجربة لتوضح كيف سارت العلاقة بين العراق والبنك الدولي على وفق الحاجة العراقية والشروط التي يضعها البنك كونه مؤسسة تمويل دولية مهمة كسياسات لها في اطار التعامل مع الدول والعراق على وجه الخصوص ، مما اوجد حاجة لتقديم مقاربات محددة عن طبيعة الادوار التي قام بها البنك الدولي في العراق ودرجة تأثر الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ وما بعدها وصولا الى مراحل متقدمة من مسارات التعامل .

وبالتاكيد فان هناك مجالات خاصة لاداء البنك الدولي في العراق وكيف ارتسمت معالم العلاقة مع هذه المؤسسة المالية الدولية، في اطار تقديم القروض والتمويل ودعم المشاريع فضلا عن الخبرة والمشورة مما يعني وجود شراكات متعددة استفاد منها العراق وترتب عليها بالمقابل التزامات مهمة واجبة التنفيذ اوجدت انعكاسات اقتصادية وسياسية متداخلة على العراق المثقل في تلك المرحلة بالديون وتراجع الايرادات ، مما تطلب البحث عن ادوات مهمة من أجل إنجاح إيجاد الوسائل القانونية والمالية والمحاسبية الكفيلة لانعاش الاقتصاد العراقي وتخليصه من الديون وتبعاتها، والمساعدة في تطوير قطاعات الاقتصاد ودعمها وسد العجز في الموازنات العامة وتقديم القروض.

وفي هذا الاطار تحددت الرؤية المنهجية لهذا البحث والية ادارة المعلومة فيه على وفق الاشكالية المركزية التي ترسخت في ذهن الباحث ومن ثم البحث عن ادوات التعامل معها وتفسيرها عبر فرضية البحث التي تحاكي كل اجزاءه مما اوصلنا الى تقديم نتائج منطقية مرتبطة بحالة الدراسة.

Iraq's experience with the World Bank after 2003 and its political and economic repercussions

Abstract

This research presents an overview of Iraq's experience with international financial institutions, specifically the World Bank, and the extent of this experience's impact on Iraq, including its political and economic .consequences

The study employs a systematic approach to this experience, illustrating how the relationship between Iraq and the World Bank has evolved in accordance with Iraqi needs and the conditions imposed by the Bank, a major international financial institution, as part of its policies in dealing with countries, and Iraq in particular. This necessitates a specific analysis of the roles the World Bank has played in Iraq and the degree to which the Iraqi economy has been affected since 2003, progressing to later stages of this .relationship

Certainly, there are specific areas of the World Bank's performance in Iraq and how the relationship with this international financial institution has been shaped. This includes the provision of loans, financing, and project support, as well as expertise and advice. This has resulted in multiple partnerships from which Iraq has benefited, but which, in turn, have entailed significant obligations that must be fulfilled. These obligations have had intertwined economic and political repercussions for Iraq, which at that time was burdened with debt and declining revenues. This necessitated the search for important tools to successfully establish the legal, financial, and

accounting mechanisms necessary to revive the Iraqi economy, relieve it of its debt and its consequences, assist in developing and supporting economic sectors, address the deficit in public budgets, and provide loans.

Within this framework, the methodological vision of this research and the mechanism for managing information were defined according to the central problem that had taken root in the researcher's mind. The researcher then sought tools to address and interpret this problem through the research hypothesis, which encompasses all its parts, leading to logical results relevant to the case study.

المقدمة

فرضت التحولات التي شهدتها الساحة العراقية بعد نيسان ٢٠٠٣ بكل مستوياتها على متخذي القرار السياسي إجراء المراجعة والتحليل وإعادة النظر بالسياسات الاقتصادية، مع بداية مرحلة جديدة ارتبطت بجانب كبير منها بالجانب الاقتصادي كونه الأكثر تأثرًا بما يحدث من تغيرات على المستوى الداخلي والخارجي، مما تطلب تغيير الرؤية الاقتصادية للبلاد والعمل على توفير الأسس والمقدمات للتحول من الاقتصاد الشمولي إلى الاقتصاد القائم على مبادئ السوق الحر، مما استوجب البدء بإعادة النظر بدور الدولة في عملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي، واتباع حزمة من السياسات الاقتصادية بغية الوصول الى توازن بين المتطلبات الداخلية والعلاقات الخارجية ليندمج العراق مجدداً مع محيطه الاقليمي والدولي في التبادلات الاقتصادية والتكنولوجية ومواكبة التطور في جميع المجالات. هذه المتطلبات اوجدت حاجة متزايدة لدعم وتمويل خارجي مما يعني توجه العراق نحو مجالات اوسع للحصول على المساعدة والتمويل ومتطلبات التحول والمساعدة في مجال بناء وهيكلة الاقتصاد ، والطريق في هذا الاتجاه هو مؤسسات التمويل الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي.

وعلى هذا الاساس تحددت نوعية العلاقة والتعامل بين العراق والبنك الدولي ودخل العراق في مشاريع متعددة توزعت بين طلب القروض وجدولة الديون والتمويل لمشاريع البنى التحتية والاستشارة والمساعدة المحاسبية وغيرها من متطلبات ترميم الاقتصاد . هذه العلاقة ومسارات التعامل القائمة ضمنها وضعت مجموعة من

الشروط على وفق سياسات المؤسسات المذكورة مما انعكس بطبيعة الحال في على العراق على مستويين السياسي والاقتصادي وهذا صلب ما نقدمه في هذا البحث من تحليل وتوضيح .

أهمية البحث :

تتلخص اهمية البحث في ان المواضيع التي تم التطرق اليها ودراستها لم تجد طريقها الى الدراسة المفصلة والكافية او المكتملة سابقا ، مما اوجد حاجة متزايدة للبحث والتقصي والتحليل، فانعكاسات التعامل بين العراق والبنك الدولي تحظى بأهمية متزايدة من أجل التعرف على طبيعة العلاقة ونتائجها ، كما ان اهمية البحث تنبع من اهمية الموضوع نفسه كونه موضوعا يجمع بين الاقتصاد والسياسية في اطار رؤية متشابكة بين معطيات الاقتصاد العراقي وطبيعة التعامل مع المؤسسات ومتطلبات السياسة ومن ثم نوعية الانعكاسات التي ترتبت على العلاقة ونتائجها على العراق . فضلا عن ذلك ان هناك اهمية اخرى تتمثل في فهم وتفسير والوصول الى نتائج تتعلق بالرؤى المستقبلية للعراق في اطار تعامله مع مؤسسات التمويل الدولية من خلال رؤية استشرافية تحدد معطيات الحالة العراقية وتقدم تحليلا منهجيا لها .

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في النتائج المتحصلة عن هذه العلاقة ودراسة وتفسير الآثار السياسية والاقتصادية التي اوجدتها اتجاهات التعامل للحكومات العراقية مع البنك الدولي منذ عام ٢٠٠٣ ، وما هي النتائج التي ترتبت على ذلك بالنسبة للعراق .

فرضية البحث

يقدم البحث فرضية أساسية تقوم على أن العلاقة بين العراق والبنك الدولي وما تضمنها من مسارات تعامل وسياسات نتج عنها انعكاسات سياسية واقتصادية على العراق مقابل الحصول على الدعم المطلوب.

منهجية البحث

تطلب البحث الاستعانة بالمدخل التاريخي لفهم جذور التعامل بين العراق والمؤسسات الدولية ولتفسير الاحداث في الحاضر والمستقبل فضلا عن استخدام المدخل التحليلي لفهم معطيات دور البنك والصندوق تجاه العراق والتعرف على نتائج العلاقة ونتائجها وما ترتب عليها من انعكاسات

المبحث الأول : واقع التجربة العراقية في التعامل مع البنك الدولي بعد عام ٢٠٠٣

منذ عام ٢٠٠٣م عملت الحكومات العراقية على حل مسألة الديون الخارجية للعراق والموروثة من النظام السابق، والتي كانت تقدر في حينها بأكثر من (١٣٠) مليار دولار بدون ماتم اقراره كتعويضات للكويت، وقد أوكلت الحكومة العراقية الى البنك المركزي العراقي هذه المهمة واخذت على عاتقيها مسألة ايجاد الوسائل التي من شأنها تخفيف حجم هذه الديون واضرارها المباشرة على الموازنة العامة للدولة، وكان لابد للحكومة المؤقتة حينها الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) وخبرة المستشارين الخارجيين (المالي والقانوني والمحاسبي) من أجل إنجاح هذه المهمة و ايجاد الوسائل القانونية والمالية والمحاسبية الكفيلة لتسوية هذه الديون، وقد اثمرت هذه التوجهات في إطلاق حزمة مفاوضات مع البنك الدولي وتوقيع عدد من الاتفاقيات المساندة الخاصة بالدول الخارجة من النزاعات، إذ كان لهذه الاتفاقيات الاثر في تسهيل مهمة الدخول في تفاهمات مع سكرتارية دول نادي باريس أثمرت عن نجاح حكومة العراق من خلال وفدها المفاوض بالتوقيع على محضر اتفاق نادي باريس مع الدول المنضوية فيه إذ منح الاتفاق العراق تخفيضاً على ديونه، و رغم إصرار اعضاء نادي باريس على نسبة (٦٠%) من التخفيض لكن إصرار الوفد العراقي المفاوض على الوصول الى نسبة (٩٠%)، فكانت نتيجة جولات التفاوض أن حصل العراق وبشروط دولية على نسبة (٨٠%) من التخفيض على ديونه الخارجية عدا تعويضات الكويت، وجاء ذلك بناءً على توقعات أسعار النفط العالمية وقدرة العراق على تطوير انتاجه.[1]

كما حصل العراق على مساعدات قدمتها مجموعة من الدول كمساهمة منها والمشاركة في اعادة اعماره خلال "مؤتمر مدريد" في اسبانيا الذي انعقد في ٢٠-٢٠٠٣/١٠/٢٤ حيث تضمنت المساعدات عدداً من القروض والمنح، كانت لها الاثر في قيام وزارة المالية العراقية بمهمة تأسيس دائرة مستقلة تنحصر فيها مهمة متابعة اتفاقية نادي باريس وتسديد المبالغ المترتبة عن توقيع الاتفاقيات الثنائية مع الدول، وكذلك ادخال معلومات الديون في قاعدة بيانات ومتابعة تحديثها، اضافة الى مهمة متابعة تنفيذ اتفاقيات القروض والمنح واستحصال الموافقات القانونية الاصولية للمصادقة عليها، وكذلك مهمة جدولة وتسديد الديون الداخلية القديمة والجديدة واصدار الحوالات بالتعاون مع البنك المركزي العراقي، ومتابعة كل الامور والمواضيع القانونية ذات الصلة بموضوع تسوية ديون العراق الخارجية وتقديم الدفوعات القانونية ضد الدعاوى التي تقام في الخارج على الحكومة العراقية في موضوع الديون الخارجية.[2]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن مجلس الأمن ضمّن موضوع ديون العراق في القرارين (١٤٨٣) و(١٥٤٦) إذ قدم المجلس التماساً للدول الدائنة للعراق وضع معالجات لمشكلة الديون الكبيرة بِعدِّها معرقلاً حقيقياً لإعادة الاعمار والبناء الديمقراطي في أعقاب التغيير على النظام السياسي العراقي، فكُلف نادي باريس

باعتباره الجهة غير الرسمية المتخصصة بالنظر في قضايا المديونية العالمية لدراسة ديون العراق وتقديم المشورة للدول الدائنة لشطب أو إعادة جدولة ديونها، فمديونية العراق وكيفية التعامل الدولي معها أصبح مثار جدل بين الدول المساهمة، فالعراق يعد واحداً من الدول التي تتكامل لديها إمكانيات النمو والتطور الداخلية، فهو يتمتع بموارد اقتصادية كبيرة، ومساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، والاهم من ذلك مكانته في السوق النفطية العالمية، وايضاً قدراته في مستوى التعليم والملاكات العلمية التي تحتويها مؤسساته التعليمية التي تغطي كل الجوانب التي يحتاجها، بينما يرى فريق آخر أن أعباء الديون الخارجية للعراق زادت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٤٠٠%)، إذا ما قورن مع الناتج المحلي الإجمالي للعراق البالغ ١٣,٦ مليار دولاراً عام ٢٠٠٤م رغم أن وزارة التخطيط العراقية قدّرته حينها بـ ١٩,٤ مليار دولار لذلك كان التوجه من قبل المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة من أجلِ جدولة الديون العراقية عبر نادي باريس وقَّع العراق اتفاقية نادي باريس في ٢٠٠٤/١١/٢١م ، وهذا ما يتيح له فرصة أن يصبح تدريجياً من الدول الموثوقة اقتصادياً ، مما أسهم في حصوله ايضاً على عدد من القروض والمنح خلال المدة التي تلتها، وشرطت اتفاقية نادي باريس ضمن بنودها، تأسيس دائرة مستقلة في وزارة المالية العراقية تنحصر فيها مهمة متابعة اتفاقية نادي باريس وتسديد المبالغ المترتبة عن توقيع الاتفاقيات الثنائية مع الدول وكذلك ادخال معلومات الديون في قاعدة بيانات ومتابعة تحديثها باستمرار.[3]

وينص الاتفاق الذي أُعلن في برلين عن شطب ٨٠% من الديون العراقية لدول نادي باريس على ثلاث مراحل: تخفيف فوري للديون بنسبة ٣٠% تليه مرحلة اخرى من ٣٠% ايضاً مرتبطة ببرنامج من صندوق النقد الدولي ثم مرحلة أخيرة من ٢٠% مرتبطة بنجاح هذا البرنامج من مبلغ كلي وصل الى (١٢١,٥) مليار دولار عدا ديون تعويضات الكويت، وقد اجتمع مندوبو نادي باريس في العاصمة الفرنسية قبل الاعلان عن توصلهم الى اتفاق الا ان الدفع السياسي جاء من برلين حيث كان وزير الخارجية الالماني هانز ايشل هو الذي دعا لشطب الجزء الاكبر من الدين العراقي الأمر الذي تلاقى حينها مع رغبة الولايات المتحدة(٤)

قامت سكرتارية نادي باريس بدراسة وتوزيع ديون العراق الخارجية بين دول العالم المختلفة كما يلي في الجدول رقم (:1)

جدول (1) يوضح مقدار الديون العراقية وتوزيعها بين الدول الدائنة

الدولة الدائنة (الديون الأساسية)	الدين المستحق مليار دولار	الفوائد المتراكمة (٢٠) سنة مليار دولار
المملكة العربية السعودية	**25**	–

الامارات العربية المتحدة ودول الخليج عدا الكويت	**17.5**	–
دولة الكويت (ديون وتعويضات الغزو)	**12.5**	–
الولايات المتحدة الأمريكية (الديون الأساسية)	2.1	٣ مليار دولار
ألمانيا	**4.3**	٥ مليارات دولار
اليابان	**2.9**	٨,٥ مليار دولار
فرنسا	1.8	٦ مليارات دولار
أطراف وبنوك أخرى من نادي باريس	19	٣ مليارات دولار
روسيا	9	–
بلغاريا، صربيا، الجبل الأسود، ايطاليا، بولندا، جيكيا، ورومانيا	5	–
نادي لندن (الدائنين التجاريين)	2.6	–
مؤسسات متعددة و مطالبات أطراف تجارية أخرى	6.7	–
المجموع :		١٣٤ مليار دولار

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزراة المالية العراقية، دائرة الدين، ٢٠٠٤، للمزيد ينظر الرابط: http://www.mof.gov.iq/pages/MainMOF.aspx

ومن خلال تحليل المعطيات المذكورة ، يجد الباحث أن لمفاوضات تخفيض أو شطب الديون العراقية مع الأمم المتحدة أو مفوضها (نادي باريس) جزئياً او كلياً له انعكاسات على مسار ومستقبل العراق والجانب الاقتصادي و كما يلي :

أولاً: الانعكاسات السلبية لمقترحات نادي باريس باحتساب ديون العراق:

١- ان نادي باريس قام باحتساب مطالبات الدول الدائنة دون التحقق من صحة هذه المطالبات حيث إن ديون العراق الخارجية تقسم إلى أربعة أقسام وبالشكل التالي:

أ- ديون رسمية موثقة تعود إلى دول أعضاء في النادي وغيره قدرت بـ٤٢ مليار دولار.

ب- ديون خاصة تعود لمصارف وشركات تجارية خاصة.

ج- مطالبات مختلفة في أصل استحقاقها خاصة لدول الخليج، فالعراق يعدها منحاً وهبات ومساعدات قدمت له إبان الحرب مع إيران في حين تحتسبها تلك الدول ديوناً، ولا توجد وثائق أو صكوك تثبت صحة الادعاء لكلا الطرفين، واستند الطرفان على عمليات التحويل البنكية في اثبات تلك المبالغ.

د- هناك مطالبات لدول أعضاء في نادي باريس ترتبت على قرارات مجلس الأمن الدولي خاصة القرار (٦٦١) الصادر في أب عام ١٩٩٠ الذي ألزم الدول الأعضاء كافة في الأمم المتحدة بمنع أية تجارة استيراد أو تصدير أية بضاعة أو سلعة مدنية كانت أم عسكرية أو تعامل مالي مع العراق أو الكويت بما في ذلك تحويل أية أموال إلى العراق أو الكويت لأغراض مثل هذه الأنشطة أو التعاملات.[5]

لقد ترتب على هذا القرار إيقاف الدول لصادراتها المتجهة للعراق حتى و إن كانت في عرض البحر مما أدى إلى احتساب عشرات الملايين من الدولارات كديون تراكمت على العراق، كايطاليا التي احتسبت كأجور صيانة وإرساء عدد من القطع البحرية العسكرية العراقية والتي كان العراق قد تعاقد عليها ودفع ثمنها قبل غزو الكويت وتم حجزها في الموانئ الإيطالية بعد فرض العقوبات عام ١٩٩٠ وكذلك الحال مع اليابان.[6]

٢- أسهمت قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت بحق العراق بدءاً من القرار (٦٦١) عام ١٩٩٠م وحتى القرار (١٤٨٣) الصادر في عام ٢٠٠٣ في تعظيم مديونيته، وذلك بعدم السماح له بتصدير النفط إلا لسد نفقات لجان التفتيش واللجان التابعة للأمم المتحدة، وتغطية جزء يسير من الحاجات الغذائية الضرورية، رغم مطالبات النظام السابق المتكررة بزيادة صادراته النفطية التي كان من الممكن أن يخصص جزء منها لسداد الديون وفوائدها المتراكمة

٣- إن نادي باريس لم يقم بشطب حقيقي للديون إذ إن ديون العراق كانت معروضة أصلا في السوق المالية العالمية بلغ فيها الدولار الواحد بثمانية سنتات في أيلول ٢٠٠٤م أي قبل شهرين فقط من اجتماع نادي باريس، لكنه ارتفع الى ٢٥ سنتا، أي ان الشطب من الديون يعادل القيمة الحقيقية لها ولكن على ثلاث مراحل وبشروط المؤسسات الدولية[7].

٤- كان من الضروري تشكيل فريق متخصص من القانونيين والاقتصاديين والسياسيين العراقيين لدراسة هذه المطالبات والتثبت من صحتها والإقرار بها والاستفادة من بيوت المال والخبرة المتخصصة أو التعاقد مع جهة مختصة في التفاوض في هذا المجال.

ثانياً: الانعكاسات الايجابية لشطب أو تخفيض الديون الخارجية العراقية في نادي باريس

١- أتاح شطب الديون المترتبة على العراق في نادي باريس كما ذكرنا سابقاً ، بمراحلها الثلاث والتي تقدر حصيلتها بما يقرب من ٣١ مليار دولار خلال الثلاث سنوات الاولى من الاتفاق وإعادة جدولة المتبقي منها

لمدة ٢٥ سنة أخرى مع منحه فترة سماح لمدة ست سنوات يبدأ بعدها السداد للعراق أتاح إمكانية توفير الأموال اللازمة لإعادة الاعمار وبناء قدراته الاقتصادية والسياسية، من خلال التأجيل الممنوح للسداد، كما أن شطب قسم كبير منها يعني إمكانية تحويل المبالغ التي كان من الممكن أن تُدفع لسداد الديون الى مجالات أخرى أولها الاعمار.

٢- كان الأجدر بالحكومات بعد عام ٢٠٠٣م اتخاذ المفاوضات مع نادي باريس اساساً في التفاوض مع الدول الدائنة الاخرى ومحاولة تخفيض او تأجيل وجدولة الديون بما يتلاءم مع الظرف الخاص للعراق ما سيعجل الخروج من طائلة الفصل السابع الأُممي والذي وضع فيه بسبب غزو الكويت والتعويضات الخاصة بذلك، ورغم ذلك فقد خرج العراق من الوصاية الدولية بناءً على أدائه المالي في التعويضات وسلوكه السياسي الإقليمي والدولي.

٣- إن نجاح العراق في إجراء الإصلاحات المطلوبة من قبل صندوق البنك الدولي وقدرته في إدارة مفاوضات نادي باريس، وما تبعها من مفاوضات ثنائية مكّنه الاقتراض من المؤسسات الدولية، إضافة إلى الاقتراض من دول غنية لغرض تمويل برامج إعادة الإعمار وإجراء إصلاحات متعددة فضلاً عن الحاجة التمويلية للعجز الحاصل في موازنات الدولة العراقية مقابل تعديلات على قوانين داخلية تتعلق بالدعم المحلي على بعض السلع وفتح باب التوظيف على القطاع العام وهيكلة بعض مفاصل الدولة، بسبب اعتماد موازنة الدولة الاتحادية على اسعار النفط ما انعكس على استقرارها خلال فترة الصدمات الأمنية والاقتصادية والكوارث .

تعد سياسات البنك الدولي بصيغتها العامة مع العديد من الدول التي تعاني من أزمات أقتصادية و أمنية، متقاربة في الشكل وبعضاً من المضمون، مع التركيز على خصوصية كل دولة وطرق التفاوض معها او فرض شروط الدولة المقترضة ومستوى إمكاناتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية والبشرية.

لقد حصل العراق جراء إدارته للمفاوضات ونتائجها على قروض في سياق الإقراض الذي تعهدت به الجهات المانحة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فالقروض المقترحة من نادي باريس للعراق هي جزء لا يتجزأ من هذا الإقراض والذي تحقق في الاجتماع الأول الخاص بالجهات المانحة للعراق الذي انعقد في مدريد في عام ٢٠٠٣م، حيث تعهد الجميع بمساندة جهود التنمية وإعادة الإعمار باستخدام موارد البنك الدولي إذا ما طلبت السلطات العراقية ذلك. ويمكن الحديث عن هذه القروض في سياق التقسيم التالي :

أولاً: قرض تموز ٢٠٠٥ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي

يعد هذا القرض الاول للعراق منذ ثلاثين عاماً استجابة لطلب من حكومة العراق، أعلن البنك الدولي في اجتماعٍ للجهات المانحة الدولية الخاص بالعراق المنعقد في منطقة البحر الميت بالأردن، أنه سيتيح قروضاً بشروط ميسرة تصل قيمتها إلى٥٠٠ مليون دولار أمريكي للعراق على مدى عامين، وذلك لتمويل مشروعات التنمية في القطاعات ذات الأولوية وهو واحد من بين صندوقين استئمانيين تابعين للبرنامج الدولي لصناديق إعادة إعمار العراق (**IRFFI**) الذي يستهدف تقديم التمويل السريع والمرن والمنسق من الجهات المانحة إلى الاستثمارات ذات الأولوية وجهود بناء القدرات في العراق، وقد تعهدت الجهات المانحة، بتقديم نحو ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في شكل منح إلى الصندوق الاستئماني الخاص بالعراق الذي يديره البنك الدولي والذي مول تدريب حوالي ١٠٠٠ موظف من موظفي جهاز الخدمة المدنية في العراق في مجالات أساسية بما في ذلك إدارة شؤون الواردات والإدارة المالية، والسياسات والإجراءات الوقائية، كما قام هذا الصندوق الاستئماني بتمويل طباعة نحو ٧٠ مليون كتاب مدرسي تم تسليمها إلى الفصول الدراسية في جميع أنحاء العراق خلال سنة ٢٠٠٥ . مدة القرض ٣٥ سنة بضمنها عشر سنوات فترة أمهال ، تضاف عليها خدمات أدارية ٠,٧٥ % سنوياً، وتضاف على المبلغ عمولة التزام ٠,٥ % سنوياً كحد أقصى، يكون القرض موزعاً على القطاعات (الكهرباء، الماء، التربية، الطرق والجسور)، ويعد برنامج القروض هذا، الأول من نوعه الذي يتيحه البنك الدولي للعراق، الذي تمكن العراق بفضل أدائه الاقتصادي وازدياد متوسط دخل الفرد فيه من الخروج من الحاجة إلى الاقتراض من البنك منذ عام ١٩٧٣م وانقطاع التمويل الدولي للعراق بعد عام ١٩٩٠م حتى ٢٠٠٣م[8].

ثانياً: قرض عام ٢٠١٠م بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في سياسة التنمية المستدامة لدعم عجز الموازنة (DPL) حصل العراق على قرض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠م (قرض سياسة التنمية المستدامة Development policy loan) لدعم عجز الموازنة والزيادة الحاصلة في النفقات الحكومية، وكانت شروطه أن معدل الفائدة الليبور[*١] مع هامش ثابت بنسبة ٠,٦% كل ستة اشهر، مدة القرض ١٥ سنة بضمنها ٤ سنوات فترة امهال.[9]

ثالثاً: قرض عام ٢٠١٤م بقيمة ٣٥٥ مليون دولار مشروع ممرات النقل(Transport Corridors(TCP project

[*١]) ليبور : هو مصطلح يطلق على سعر الفائدة بين البنوك في لندن، وهو متوسط سعر الفائدة المحسوب من التقديرات المقدمة من البنوك الرائدة في لندن.

مبلغ القرض ٣٥٥ مليون لصالح وزارة الاعمار والاسكان، تاريخ توقيع الاتفاقية ٢٠١٤/٣/٢، ومدة القرض ١٥ سنة بضمنها فترة امهال ٥ خمس سنوات، ومعدل الفائدة ليبور مع هامش يتراوح بحدود ١,٥% كل ستة أشهر، الهدف من القرض سيتم تمويل تنفيذ مشاريع طرق (الناصرية – الرميلة) بطول ١٤٥ كم و(الرميلة – البصرة) و(رميلة – صفوان) بطول ١١٢ كم.[10]

رابعاً: قرض حزيران عام ٢٠١٥م بقيمة ٣٥٠ مليون دولار مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية

المسوغ المنطقي المُوجب للتمويل الإضافي: عمليات استعادة واعادة تأهيل واعمار البنية التحتية للمناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي ارتأى البنك الدولي مع الانتكاسات الامنية الحاصلة في العراق، أن يقدم قرضاً بقيمة ٣٥٠ مليون دولار كمشروع للعمليات الطارئة من أجل التنمية، على اعتبارات عدة لفهم البُعد الطارئ لهذا القرض على أنه يتمثل بضرورة تدارك الكارثة التي اقترفتها أيدي الإرهاب والتي آلت لتشريد أعداد غفيرة من المدنيين من بيوتهم، ولغرض إعَادة تأهيل البنى التحتية المدمرة والمتضررة بالإضافة لتأمين الخدمات الأساسية. إثبات العراق بإعادة توطيد حضوره ومصداقيته من خلال بعث رسائل استراتيجية وإثباتات فعلية على أرض الواقع، من خلال البعد الإنمائي لهذه العملية بأهدافها القصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد.[11]

خامساً: مقترَح قرض كانون الاول عام ٢٠١٥ بقيمة ١,٢ مليار دولار

طلب العراق هذا القرض من أجل تمويل برنامج تحقيق الاستقرار المالي في حال الطوارئ وضمان استدامة الطاقة وتطوير شفافيّة المؤسسات التي تملكها الدولة، وهو قرض متغيّر النطاق من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تم الاتفاق على الاستحقاق النهائي له بعد ١٦ سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ٥ سنوات، وضمن هذا القرض مواصفات إعادة سداد الأقساط على أساس الالتزامات بدون فوائد، واستهدف القرض تحسين إدارة الإنفاق؛ و تحقيق استدامة الطاقة؛ و ضمان شفافيّة المؤسسات العامة، لم يكتمل القرض بسبب ظرف العراق الاقتصادي.[12]

سادساً: قرض كانون الاول ٢٠١٦ بقيمة (١,٤٤٤) مليار دولار القرض الثاني لتمويل برامج سياسات التنمية المعنية بترشيد الإنفاق، وكفاءة استخدام الطاقة، وحوكمة المؤسسات المملوكة للدولة.

تهدف العملية المقترحة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وارساء اساس الاصلاحات الهيكلية التي تستند الى ثلاثة ركائز تشكل قوام الأهداف الإنمائية للبرنامج الخاص بهذه العملية:(١) تحسين ترشيد الإنفاق؛ (٢) تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛و (٣) تحقيق الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة وحوكمة هذه المؤسسات، الشروط : قرض من البنك الدولي للإسكان والتعمير بهامش متغير وأجل استحقاق نهائي ١٨ سنة منها ٥ سنوات فترة سماح، مع نمط سداد على أقساط متساوية مرتبط بالالتزامات المحددة.[13]

سابعاً: قرض تشرين الثاني ٢٠١٧ الإضافي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية

المسوغ المنطقي المُوجب للتمويل الإضافي: عمليات استعادة واعادة تأهيل واعمار البنية التحتية للمناطق المحررة من تنظيم (الدولة الاسلامية في العراق والشام داعش) ذات الأولوية لتقديم الخدمات العامة، و توسيع نطاق مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية ليشمل خدمات التعليم والزراعة، والري، فضلاً عن الخدمات وتوسيع إيصالها إلى المناطق التي تم تحريرها مؤخراً من قبضة تنظيم الدولة، الاستحقاق النهائي بعد ٥ سنوات بدون موعد امهال، وبدون فوائد.[14]

ثامناً: قرض آب ٢٠٢١ بقيمة ١٠٠ مليون دولار لشراء لقاحات كورونا

اقتراض العراق ١٠٠ مليون دولار من البنك الدولي لشراء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، كدفعة أولى وتم الاتفاق على ان يتم اخذها من خزينة البنك الدولي كقرض مباشر لوزارة المالية، وليس من مبالغ قروض المشاريع.[15]

المبحث الثاني : الآثار والانعكاسات السياسية والاقتصادية لتعامل العراق مع البنك الدولي

استمر الاقتصاد العراقي بمواجهة صدمات وأزمات طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ولم تمتلك الدولة العراقية القدرة على مواجهتها برغم مما تتوافر عليه من موارد مادية وبشرية، ما كرّس مفهوم أحادية الاقتصاد وجعلته يتسم بكونه ذو طابع ريعي بامتياز يعتمد بنحو مطلق على إيرادات النفط في تمويل النفقات العامة لمسارات التنمية، وهذا أن دل على شيء، فإنه يدل على عمق الخلل الهيكلي في العديد من مفاصل الاقتصاد العراقي وهيمنة القطاع النفطي في تكوين أو تركيبة الناتج المحلي الاجمالي، حيث شكل هذا القطاع نسبة ٩٣% من الناتج كمتوسط للمدة ٢٠٠٣– ٢٠٢٠م في حين جاءت مشاركة القطاعات الانتاجية الاخرى متدنية جداً، وكان العراق على أهبة الاستعداد للانطلاق نحو النمو المستدام والدخول ضمن قائمة الدول ذات الدخل المتوسط، إلا أنه تحول الى بلد ذو اقتصاد ضعيف تغلب على سكانه الطبقة المتوسطة والفقيرة، ما جعل برنامج إعادة الإعمار ومتطلباته في غاية الصعوبة، والعودة الى ما كان عليه العراق في السابق هو أمر قد لا يبدو ممكناً إلا في المدى الطويل مع دراسة الجدوى وقياس المخاطر وتطبيق ضوابط الامتثال الدولية في ظل حكم رشيد لتحقيق ذلك.

يُعد العراق واحداً من أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم، فعلى مدار العقد الذي تلا اسقاط النظام السياسي في عام ٢٠٠٣م، شكلت عائدات النفط أكثر من ٩٩% من صادراته، و٨٥% من موازنته الحكومية، و٤٢% من إجمالي ناتجه المحلي[16]

ومن شأن هذا الاعتماد المفرط على النفط أن يضع البلاد أمام تقلبات الاقتصاد الكلي، في حين تقيد أوجه الجمود في الموازنة حيز الإنفاق المتاح في المالية العامة، كما تبطئ أي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية، وحتى نهاية عام ٢٠٢٠م كان معدل البطالة في العراق الذي يبلغ تعداد سكانه ٤٠,٢ مليون نسمة أعلى بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن مستواه المسجل قبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حيث بلغ ١٤%، وارتفع التعداد السكاني الى أكثر من ٤٢,٢ مليون نسمة وارتفع معها معدل البطالة الى إلى ١٦,٥% في عام ٢٠٢١م، ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً بين النازحين والمهجرين العائدين والنساء الباحثات عن عمل، وأيضاً بين أصحاب الأعمال الحرة والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي فيما قبل الجائحة. [17]

ورغم ذلك، فإن الاقتصاد العراقي شهد تعافياً تدريجياً من صدمتي عام ٢٠٢٠م المتمثلتين في تراجع أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد ارتفع بنسبة ١,٣% في عام ٢٠٢١، بعد تسجيل انكماش حاد قدره ١١,٣% في عام ٢٠٢٠. سار نمو القطاعين النفطي وغير النفطي في العراق على المسار الصحيح للعودة إلى مستويات ما قبل الجائحة، وذلك مع زيادة إنتاج النفط واستئناف النشاط الاقتصادي المحلي إثر تخفيف القيود المفروضة لمكافحة فيروس كورونا.[18]

كان الاقتصاد العراقي وما زال بحاجة ماسة لإجراء إصلاحات وتغيرات بنيوية مهمة في المالية العامة بعد الأزمة الثلاثية التي تعرض لها، المتمثلة في الأزمة السياسية، والاقتصادية، والأمنية، إذ اندلعت مظاهرات شعبية في محافظات وسط وجنوب العراق في شهر تشرين من عام ٢٠١٩؛ نتيجة لتردي واقع الخدمات وتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية في العراق، ومن ثم تفشي فايروس كورونا في العالم ودخوله إلى العراق في الشهر الثاني من عام ٢٠٢٠م ، وشهد نهاية هذا العام انطلاق استراتيجية (الورقة البيضاء) وهي كما يصفها بعض اعضاء الحكومة انذاك، خطة إصلاح مالي واقتصادي تعد خط الشروع لتنفيذ موازنة عامة للدولة تعتمد في جزء منها على الطاقة النظيفة او المتجددة، وتعظيم الايرادات غير النفطية وتقليص النفقات الحكومية في القطاع العام والوظائف الحكومية للخريجين، ورفع الدعم عن المواد الغذائية والوقود، وتقليص المساحات الزراعية المدعومة، تعد الورقة البيضاء وما تضمنته من (إصلاحات) مالية واقتصادية نتيجة حتمية كان سيمر فيها الاقتصاد العراقي في يوم ما؛ بسبب تراكم المشكلات والأزمات المالية بعد عام

٢٠٠٣م لسوء الإدارة، وعدم الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية، فضلاً عن الاعتماد شبه التام على النفط كمصدر رئيس للتمويل وتجاهل مصادر التمويل الأخرى، مما جعل الاقتصاد العراقي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعالم الخارجي وعرضة للأزمات بشكل دائم[19]

وركزت الورقة على ثلاثة جوانب وهي: ترشيد النفقات، وزيادة الإيرادات غير النفطية، و إصلاح أنظمة الإدارة المالية[20]

والمتتبع لهذه الخطوات يلاحظ تشابهاً كبيراً بين متبنيات الورقة البيضاء ومتطلبات التعاون، بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جهة وشركائه كالعراق من جهة أخرى، إذ يدعم البنك الدولي تلك الخطوات (الاصلاحية) في الهيكل العام للدول النامية، ومنها العراق.

أدى التحوّل في أسواق النفط إلى تحسّن ملموس في التوقعات الاقتصادية للعراق في الأمد المتوسط، وبلغ النمو الكلي ٨,٩% في عام ٢٠٢٢م ومع تجاوز إنتاج العراق النفطية مستوياته قبل الجائحة والتي بلغت ٤,٦ ملايين برميل يومياً[21]

إن الآثار السياسية لشراكة العراق مع البنك الدولي لها تأثير عميق في المشهد السياسي والاقتصادي للبلاد، وكان للبنك الدولي دور فعال في مساعدة العراق على مواجهة التحديات التي مرّ بها منذ سقوط النظام عام ٢٠٠٣م، ومن خلال هذا الطرح نجد أن هذا المسار التفاعلي بين طرفي العلاقة العراق والبنك الدولي قد ترتبت عليه آثار وعلى مستويات مختلفة اهمها المستوى السياسي والاقتصادي.[26]

أولاً: الآثار السياسية

١- مكّن التعاون بين البنك الدولي والعراق بعد عام ٢٠٠٣م، الحكومات العراقية المتعاقبة من تأسيس نظام اقتصادي ينسجم مع مقومات التوجه نحو بناء نظام سياسي يستند على الديمقراطية القائمة على أساس الدستور، رغم كل المعوقات الداخلية والخارجية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظلّ نظام يختلف عن النظام الذي سبقه، ومؤثراته على واقع المواطن العراقي، والمحيط السياسي الاقليمي المتفاجئ بالأحداث السريعة في العراق ورغبة البعض منهم بعدم الاستقرار السياسي والأمني فيه، لما له من تأثير تتابعي على بعض الانظمة السياسية الشمولية والديكتاتورية.[22]

٢- إعادة تركيز التسوية السياسية في العراق على التنمية المستدامة واستعادة سلطة مؤسسات الدولة الرسمية على الجهات الفاعلة غير الحكومية، ويعد وجود اتفاق سياسي وإن كان غير ثابت بين النخب شرطاً نحو النمو والتنمية، تنعكس على المواطن بمكاسب اجتماعية، عندها سيكون المواطن أكثر ميلا نحو منح المؤسسات العامة والنخب الحاكمة الشرعية اللازمة للحكم. ما يعني استعادة سلطة مؤسسات الدولة الرسمية

من الجماعات غير الحكومية، ليس فقط لتحقيق الاستقرار في التسوية السياسية وانما أيضاً للمساعدة في تحرير الايرادات الريعية غير الرسمية التي تَحرِم الحكومة من قدر كبير من امكاناتها المالية المحتملة.

٣- سعى البنك الدولي من خلال مبادراته، الى بناء الثقة بين المواطن والحكومة ومعالجة سوء الادارة، إذ تعيّن على الحكومة العراقية تعزيز مؤسسات المساءلة القضائية لكي تكون قادرة على الاستجابة بفاعلية مع المخاوف الشعبية حول الفساد، وتوجب على هذه المؤسسات التركيز على التخفيف من مخاطر الفساد وتعزيز أداء الحكومة، و السعي لتحسين تجارب المواطن الفعلية مع الفساد والروتين والتعسف وإساءة استخدام السلطة وسواها من المشاكل عند الاستفادة من الخدمات العامة والتفاعل مع المسؤولين الحكوميين، فالفساد الصغير والمضايقات البيروقراطية تلحق ضررا بالمواطن بقدر ما يلحقه الفساد الكبير، ويمكن التصدي له من خلال أتمتة الخدمات مثل تقديم الخدمات الإلكترونية وآليات معالجة المظالم والاحتياجات الرسمية عبر الإنترنت. [23]

ثانياً: الآثار الاقتصادية

١- اتاحت قروض البنك الدولي للعراق فرصة لاستعادة استراتيجيات مواجهة الازمات وامكانية كسب عامل الزمن لتعديل السياسات الاقتصادية بشكل أكثر تنظيماً، كحال البلدان الأخرى التي تعاني من ارتباك اقتصادي نتيجة لسوء التخطيط والاختلال البنيوي ، وهذا يعني افتراضا تمهيد السبيل لاقتصاد مستقر ونمو مستدام، أي أن العراق قد استفاد من تجربته مع البنك الدولي في إطار الاجراءات التصحيحية على صعيد السياسات التي تواجه الأزمات وتجاوزها وإن كان بشكل نسبي.[24]

٢- قدم البنك الدولي في إطار تعاونه مع العراق فرصاً ممكنة لتنفيذ الإصلاحات نحو التنويع الاقتصادي، ومعالجة التحديات الهيكلية طويلة الأمد ومعالجة تحديات المناخ وانعكاساتها على الاقتصاد، كما طرح فرصاً أخرى لتحقيق تنمية متشابكة وامكانية لإجراءات التكيف والتخفيف التي يمكن أن تحقق مكاسب في النمو والإنتاجية، مصحوبة بإصلاحات مالية وتنويع اقتصادي مستدام.[25]

٣- يشير التحليل الوصفي الاستقرائي الذي يصدر عن البنك الدولي في إطار تعامله مع العراق الى مقدار الآثار الايجابية التي تقع في الجانب الاقتصادي والمتمثلة بالتحسن المستمر الذي يطرأ على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد العراقي من خلال انخفاض التضخم وتقليص الدين العام.[26]

٤- منذ اتفاق (نادي باريس) ٢٠٠٤ تخلص العراق من ١٠٠ مليار دولار من مديونيته، أي تم تخفيض ٨٠ %، وكان حجم الديون نحو ١٣٠ مليار دولار، خصم منها بموجب الاتفاق كما ذكرنا آنفاً ١٠٠ مليار دولار،

وما تبقى تمت جدولته على ٢٠ عاماً مع فترة سماح وهذا رفع الجدارة الائتمانية للعراق بشكل كبير في قائمة الدول الأكثر جدارة، مما يعد عنصرا جاذبا للاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن جميع المقاولات الدولية التي تجري في العراق تخفض من مخاطر التأثير في كلف المشاريع، إضافة إلى الانعكاسات الإيجابية على جميع كلف الأعمال الخارجية المرتبطة بالاقتصاد العراقي[27]

٤- في إطار المشورة والدعم المقدم من البنك الدولي، فان مؤشرات البنك تسير نحو الاقرار بخروج اقتصاد العراق تدريجياً من الركود العميق الناجم عن فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط في عام ٢٠٢٠. بعد الانكماش بنسبة تزيد عن ١١ في المائة في عام ٢٠٢٠، في حين نما الاقتصاد بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢١ مدعومًا بالتوسع القوي في الإنتاج غير النفطي، ولا سيما الخدمات.(28)

٥- تبنى البنك الدولي تقديم الدعم المالي والتمويل لاهم القطاعات في العراق متمثلة بقطاع الكهرباء والجوانب الانتاجية المرتبطة بهذا القطاع فضلا عن مرافق أخرى تعد أساسا لبدء عملية تنمية حقيقية متمثلة بالموانئ والسكك الحديد والطرق والجسور ومشاريع الري وتصفية المياه والمدارس والمستشفيات والمشاريع الخدمية الأخرى.[29]

الى جانب دعم مشاريع القطاع الزراعي بغية المساهمة طويلة الامد لسد احتياجات السكان الذين ينمو عددهم سنوياً.

كانت قروض البـــنك الدولي منقسمة الى نوعـــين، قروض استثمارية : تستخدم لتمويل المشروعات الأساسية، كمشروعات البنى التحتية من طرق وجسور ومشاريع مياه ومدارس ومنشآت صحية، وصرف صحي ومحطـــات الطاقة، بفتـــرة اســـترداد تمتد بين (٥-١٠) سنوات، وبفترات إمهال أقصر من ذلك، وفي حالة عدم قدرة الدولة على سداد القرض يتم التفاوض مجدداً، لكن بشروطٍ أشد قسوة وفرض بنود تحرير للقطاع العام تحت اسم هيكلة المؤسسات الحكومية الخاسرة. النوع الآخر يدعى ، القروض التصحيحية.[30] ويهدف هذا النوع من القروض الى تطوير بيئة اقتصادية مبنية على اسواق تنافسية رأسمالية، من خلال المساهمة في بناء المؤسسات القانونية التي تنظم أداء السوق لتصحيح الاختلالات في نظام التحفيز والاسعار، بمعنى يتم تحرير السوق من القيود القانونية والاقتصادية التقليدية، وتوفير بيئة مشجعة لتطور القطاع الخاص، ويمكن أن يكون مثل هذا النوع من القروض وسيلة لاتخاذ الاجراءات الاحتياطية لمواجهة الازمات الاجتماعية وتحسين اداء المؤسسات الاجتماعية العامة والخاصة، وتنشط مثل هذه القروض أثناء الأزمات الاقتصادية أو العجز في موازنات الحكومة المقترِضة، على أن يكون موعد السداد بين سنة وثلاث سنوات مع فترة إمهال أقصر.[٣١]

المصادر

١- مقابلة أجراها الباحث مع المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء العراقي د.مظهر محمد صالح (عضو لجنة المفاوضات العراقية مع نادي باريس) في ٢٠٢٣/١/٢٢.

٢- أرشيف وزارة المالية العراقية، دائرة الدين، وثائق الديون العراقية قبل عام ٢٠٠٣م، قسم المتابعة، الوثيقة المرقمة ٤٩٨٨/١/٥٥.

٣- أرشيف وزارة المالية العراقية، دائرة الدين، متوفر على الرابط:

http://mof.gov.iq/pages/ar/aboutdept.aspx

٤- اتفاق نادي باريس على خفض ديون العراق بنسبة ٨٠ بالمئة، صحيفة الراي الكويتية، تاريخ النشر ٢٢/١١/٢٠٠٤، متوفر على الرابط :

https://alrai.com/

٥- ينظر: قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن بحق العراق على الرابط :

https://www.un.org/securitycouncil/ar.

٦- اليابان وايطاليا تشطب ٨٠% من ديون العراق، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط :

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2005/11/6/ .

٧- ينظر: قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن بحق العراق على الرابط :

https://www.un.org/securitycouncil/ar.

٨- بروس هاريسون وإدوارد أوين، خيارات جديدة لتمويل الاستثمار الخاص في العراق، التقرير النهائي لبنك الاستثمار الاوروبي، منشورات صندوق الاتحاد الاوروبي لدعم برنامج الاستثمار والشراكة مع العراق، ٢٠٠٥م، ص١٥٤.

٩- البنك الدولي يمنح أول قرض للعراق منذ ثلاثين عاما ، الموقع الرسمي للامم المتحدة على الانترنت، متوفر على الرابط :

https://news.un.org/ar/story/2005/07/41272.

١٠- موقع وزارة المالية الرسمي على شبكة الانترنت، الدين العام/ قسم الاقتراض، متوفر على الرابط :

http://mof.gov.iq/pages/ar/BorrowingDepartment.aspx

١١- موقع وزارة المالية الرسمي على شبكة الانترنت، الدين العام/ قسم الاقتراض، متوفر على الرابط :

http://mof.gov.iq/pages/ar/BorrowingDepartment.aspx .

١٢- وثيقة صادرة عن البنك الدولي رقم : ١٤٨٥ PADحول قرض بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح جمهورية العراق من أجل عملية التنمية الطارئة، ٢٣ حزيران لعام ٢٠١٥.

١٣- موقع وزارة المالية الرسمي على شبكة الانترنت، الدين العام/ قسم الاقتراض، متوفر على الرابط :

http://mof.gov.iq/pages/ar/BorrowingDepartment.aspx .

١٤- وثيقة صادرة عن البنك الدولي، تقرير رقم: IQ ١٠٨٧١٤، وثيقة برنامج لقرض مقترح بمبلغ ١٤٤٣,٨٢ مليون دولار لجمهورية العراق في ١ديسمبر /كانون الاول ٢٠١٦.

١٥- وثيقة صادرة عن البنك الدولي، رقم: ٢٥٢٥ PAD، وثيقة مشروع بشأن مقترح القرض الإضافي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح جمهورية العراق، ٢٠١٧/١٢/١٧.

16 Iraq - High Frequency Phone Survey to Assess the Impact of COVID-19 on Firms (Vol. 2) : Executive Summary. للمزيد ينظر الرابط :
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/759991626782466652/executive-summary

١٧- عبير محمد جاسم و سارة عبد الرضا، العلاقة بين الديون الخارجية والتبادل التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٤، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، السنة ١٥، العدد ٥٣، ٢٠١٧، ص ١٣٩ و ١٤٣ و ١٤٤.

١٨- هند عبد المجيد حمادي ووفاء جعفر امين، سوق العمل العراقي من التقليدية الى الرقمية - تحديات ومعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، السنة ١٩، العدد٦٩، حزيران ٢٠٢١ ص١١٦-١١٧. وينظر ايضاً موقع وزارة التخطيط العراقية على الرابط:
https://mop.gov.iq/archives/8252 .

١٩- محمد هاشم، قراءة في موازنة العراق عام ٢٠٢١م، ومدى تطابقها مع الورقة البيضاء، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١، ص٥.

٢٠- لجين مصطفى اسماعيل، دور المنظمات الدولية في دعم إصلاحات العراق في الورقة البيضاء، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢، ص١٢ و ١٣.

٢١- العراق عرض عام، مجموعة البنك الدولي، متوفر على الرابط:
albankaldawli.org .

٢٢- هاشم بن عوض ال ابراهيم، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وسياسة التدويل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق، قسم القانون العام، عمان الاردن، حزيران ٢٠١٣م، ص٩٨-١٠٠.

٢٣- العراق يواجه تحديات خطيرة والإصلاحات ضرورية، متوفر على الرابط:
https://www.alhurra.com/iraq/2022/06/22 .

٢٤- طارق عبد الحافظ الزبيدي، أزمات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد ٧٧، يوليو ٢٠٢٢، ص١٥٧.

٢٥- للمزيد ينظر: صندوق النقد الدولي ، الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، على الرابط :
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-Lending

٢٦- مجموعة البنك الدولي في العراق : المرصد الاقتصادي للعراق، خريف ٢٠٢٢: فرصة جديدة للإصلاح، متوفر على الرابط :
https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-fall-2022-a-new-opportunity-to-reform

٢٧- .سعيد علي محمد العبيدي ، محمد يوسف محمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، بالجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد ٢٦، ٢٠١٠ ، المقدمة .

٢٨- العراق خارج قائمة الأكثر مديونية لـ{النقد الدولي}، موقع جريدة الصباح

https://alsabaah.iq/75360-.html،

٢٩- مجموعة البنك الدولي في العراق ، المرصد الاقتصادي للعراق، ربيع ٢٠٢٢: تسخير مكاسب عائدات النفط من أجل النمو المستدام، ٢٠٢٢، على الابط :

https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor-spring-2022-harnessing-the-oil-windfall-for-sustainable-growth

٣٠- لجين مصطفى اسماعيل، دور المنظمات الدولية في دعم إصلاحات العراق في الورقة البيضاء، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

٣١- البرنامج الوطني للعمل اللائق ، العراق: التعافي والإصلاح، مطبوعات منظمة العمل الدولية، ٢٠١٩-٢٠٢٣، ص ٣٣. و ينظر ايضاً: سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات، وثيقة رقم EXC4.01-POL.٠١، مطبوعات البنك الدولي،١ يوليو/تموز ٢٠١٥، ص١٧و ١٩و٢٠و٢١.